



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

04 فبراير 2021





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

العنف والممانعة وأمن الدولة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2056933>

العنف نوع من التقدير! سنابية تهوم هوية طفلها! مراهق يوثق تحرشه بالقصّر!، نعم هذه أبرز عناوين شهر فبراير الذي يبدو أنه سيكون شهرا بركانيا في تطور الكورونا من جهة وتساعد العنف المجتمعي من جهة أخرى، سبق أن حذرت كثيرا من بدائية التوعية المجتمعية التي تقدمها الجهات المختصة مثل مجلس الأسرة والموارد البشرية ونخبوية الرسائل المتشدقة التي تصدرها هيئة حقوق الإنسان، نعم لنضع الأمور في نصابها الصحيح نحن لا نصل للمجتمع بشكل مهني، بل أكاد أجزم أن رسائل حقوق الإنسان لا يتم نشرها وكتابتها إلا ليقراها المجتمع الخارجي فهي بعيدة عن لغة المجتمع، وأكبر دليل على ضعفها عجزها عن الوصول لحالات العنف التي لولا الله ثم الترنادات و ثم النيابة لما عولجت! هناك موجة عالية جداً من الممانعة، تقرأها في بطش السنابيات بأطفالهن ومتاجرتهن الصريحة بأطفالهن، بل وصل بهن الحال أن يطمسن هوية الأطفال وهذا فعل إجرامي قد يتم سجن صاحبه مدى الحياة في الدول الغربية، وتعدّ مهين على النفس والعجب أنه أعلن عن استدعائها من قبل النيابة واستمرت بالإعلان والترويج حيث لم يتم إيقافها وهذا تعدّ صريح على القوانين التي أكرر أنها كما يبدو فقاعية نخبوية وشغل برستيغ فقط.

حقوق الإنسان، تحتاج أن تعيد النظر في رسائلها وتعاد هيكلتها، هذه الهيئة لم تُقم خلال العام الماضي أي مؤتمر صحفي واحد، ولم تدع أي كاتب أو كاتبة للاطلاع عن قرب على عملهم وكأنها تخشى النقد رغم دعوة سيدي الأمير العظيم محمد بن سلمان -حفظه الله وأطال في عمره- للانفتاح على الصحافة، هذا الرجل الشجاع الذي يطلب من الجميع المكاشفة والشفافية، ليته يرى كيف تتحفظ أهم وأعد منظمة عن أبناء الوطن وكيف لا تعزز قوة القوانين والأنظمة إلا بـ«التغريدات»! والتغريدات فقط. شيء مضحك جدا أن تدير هذه المنظمة ظهرها للصحفيين المحليين ومخجل.

كم هو مخيب للأمال أن يصبح مفهوم «الإعلام والاتصال» مجرد تغريدات، وأن نرى كل يوم تصاعد العنف ونحن نقف مكتوفي الأيدي، معالجة العنف والممانعة ضرورة أمنية، أن تستهتر هذه السنابية وغيرها بالقوانين لا يجب أن يؤخذ كخطأ فردي، بل تدرس دوافعها ويعرف من يدعمها لإظهار مجتمعنا بهذه الصورة البائسة! ويحقق في أهليتها للتربية، الأمومة أمانة عظيمة وحقوق الطفل مصانة بالقوانين والأنظمة، إن استمرت التوعية بهذه الطريقة ستظل حالات العنف بازدياد، وسنظل ندور في حلقة مفرغة، بل يبدو والعلم عند الله أننا نعود لنقطة الصفر.

رسالتني الأخيرة، صناعة الأمن تبدأ من المنزل، إذا أردنا أن تكون رؤيتنا في مجتمع حيوي محققة، هذه التصرفات الهستيرية من مجانيين الشهرة تعرقل وصولنا لمفهوم الأمن المجتمعي، بالتالي تنعكس على صورتنا داخليا وخارجيا والأكثر حزنا أن استمرار العنف ضد الأطفال يعني المزيد من الضحايا، حماية الصحة العقلية والنفسية للبشر أولوية سياسية دولية وليست رفاهية ولا مجرد دموع!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إجراءات احترازية جديدة وتعليق دخول المملكة لمواطني 20 دولة

كورونا الموجة الثانية.. هل نعود للحجر المنزلي؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ - 04 فبراير 2021م

<https://www.alriyadh.com/1867889>

مائة واثنان وأربعون يوماً فصلت بين صدور قرار وزارة الداخلية الصادر في الثالث عشر من شهر سبتمبر من العام 2020م والقاضي بصدور الموافقة الكريمة على السماح بدخول المملكة والخروج منها لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك السماح بدخول غير السعوديين من الحاصلين على تأشيرات؛ خروج وعودة، أو عمل، أو إقامة أو زيارة، على أن يكون دخول مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وغير السعوديين إلى المملكة وفقاً للضوابط والإجراءات الصحية الوقائية التي تضعها اللجنة المعنية باتخاذ إجراءات منع تفشي فيروس كورونا في المملكة وبين قرار وزارة الداخلية الصادر يوم أول من أمس والقاضي بتعليق السماح بدخول المملكة - لغير المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم - مؤقتاً للقادمين من 20 دولة شملت (جمهورية الأرجنتين، دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية، وجمهورية إندونيسيا، وإيرلندا، والجمهورية الإيطالية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والجمهورية البرتغالية، والمملكة المتحدة، وجمهورية تركيا، وجمهورية جنوب أفريقيا، ومملكة السويد، والاتحاد السويسري، وجمهورية فرنسا، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية الهند، واليابان)، ويشمل ذلك القادمين من دول أخرى إذا كانوا قد مروا بأي من تلك الدول خلال الـ(14) يوماً السابقة لطلب الدخول إلى المملكة. ويكون دخول المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم القادمين من الدول المشار إليها أو الذين مروا منهم بأي من تلك الدول خلال الـ (14) يوماً السابقة لعودتهم إلى المملكة؛ وفق الإجراءات الاحترازية التي تحددها وزارة الصحة. والذي بدأ العمل به اعتباراً من الساعة 9 من مساء أمس الأربعاء.

حب المواطن والمقيم للوطن سد منيع أمام عودة تفشي الجائحة السيطرة على الجائحة

وفي الوقت الذي تؤكد فيه تلك القرارات على الاهتمام الكبير الذي توليه حكومة المملكة بصحة المواطنين والمقيمين باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية للحد من تفشي جائحة كورونا وفقاً للإجراءات الوقائية والاحترازية الموصى بها من قبل الجهات الصحية في المملكة العربية السعودية، وفي إطار جهودها الحثيثة للسيطرة على فيروس كورونا المستجد (COVID 19)، ومنع دخوله وانتشاره. للمحافظة على الوضع الوبائي والصحة العامة في المملكة، ساهم الالتزام الكبير من المواطن والمقيم في نجاح الخطط والجهود المبذولة لتنعكس إيجاباً على حالة الوباء في المملكة خلال الأشهر الستة الماضية بسيطرة كاملة على جائحة كورونا حتى بدأت الأرقام تنخفض شيئاً فشيئاً.. فيعد أن بلغت الجائحة ذروتها بتسجيل 4507 حالات مؤكدة في السادس عشر من شهر يونيو من العام 2020م انخفضت كافة المؤشرات حتى وصل عدد الحالات الجديدة المؤكدة 82 حالة فقط في الثالث من شهر يناير من العام الجاري 2021م كما ارتفعت نسب التعافي لتتجاوز 97% كما انخفضت نسب الوفيات لأدنى مستوياتها لتسجل حالات محدودة جداً لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. كما انخفضت أعداد الحالات الحرجة لتسجل أقل من 300 حالة.

الطمأنينة والتراخي

النتائج المبشرة التي تزامنت مع حملة التطعيم ضد كورونا بعد وصول أول اللقاحات المعتمدة وسط إقبال جيد من المواطنين والمقيمين حيث تجاوز عدد الجرعات 440 ألف جرعة، رفعت نسب الطمأنينة لدى أفراد المجتمع مع بداية

إجازة منتصف العام الدراسي والتي شهدت فيها كافة مناطق المملكة العديد من الفعاليات والمناسبات الاجتماعية والترفيهية.

ونتيجة للتراخي وعدم الالتزام من الكثير من أفراد المجتمع بالإجراءات الوقائية وعدم الاهتمام بلبس الكمامة عادت الجائحة لتلقي بظلالها في مشهد قد يبدو أنه أكثر خطورة حيث ارتفعت نسبة تسجيل الحالات الجديدة خلال شهر واحد بأكثر من 200% وهو ما عبر عنه معالي وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة حيث قال: لقد رصدنا في الأيام الماضية زيادة ملحوظة وارتفاع مستمر في أعداد الإصابة بفيروس كورونا وكانت من أهم أسبابها التجمعات بكل أنواعها، وإذا استمر التهاون في التجمعات وعدم تطبيق الإجراءات الوقائية سندخل في خطر الموجة الثانية لا قدر الله.

إجراءات احترازية جديدة

خلال الأيام العشرة الأخيرة بدأ منحنى الحالات المؤكدة يرتفع في وتيرة متسارعة حتى وصلت أعداد الحالات المؤكدة أمس 306 حالات. لتبدأ الجهات الحكومية المعنية بمواجهة الجائحة اتخاذ إجراءات أكثر تمثلت في تشديد تطبيق العقوبات بحق جميع المخالفين وغير المتلتزمين من الأفراد والكيانات بالإجراءات الوقائية والمتمثلة في لبس الكمامة والتباعد الاجتماعي والحد من التجمعات والزام المنشآت الحكومية والخاصة بعدم السماح بدخول أي شخص إلا بتحميل تطبيق توكلنا وإغلاق فوري لجميع المنشآت التي لا تلتزم بتطبيق الإجراءات الاحترازية. تلاها صدور قرار وزارة الداخلية بتعليق السماح لدخول المملكة مؤقتاً للقادمين من 20 دولة باستثناء المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم.

الموجة الثانية

وما بين موجة كورونا الثانية والمتزايدة واتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية والتي قد تعود بالمجتمع إلى نقطة الصفر بالعودة لتطبيق الحجر يأتي وعي المواطن والمقيم ومدى التزامه وتحمله لمسؤوليته أمام أسرته أولاً ثم أمام مجتمعه ووطنه وهو ما يعول عليه حيث أثبت المواطن السعودي والمقيم على هذه البلاد المباركة حبه للوطن وقيادته وحرصهم على أن يكونوا السد المنيع أمام كل ما يضر بالوطن وساكنته وهو ما ستعكسه الأرقام الجديدة والتي ستعلن خلال الأسبوعين القادمين فأين سنكون؟



إيقاف كافة الأنشطة والفعاليات الترفيهية وذلك لمدة 10 أيام

«الداخلية»: إيقاف كافة المناسبات والحفلات لمدة 30 يوماً قابلة

للمتديد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ - 04 فبراير 2021م

<https://www.alriyadh.com/1867955>

صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أنه إلحاقاً بالبيان الصادر في 28 شوال 1441 هـ الموافق 20 يونيو 2020 م وبناء على ما رفعته الجهات الصحية المختصة بشأن الإجراءات التي اتخذتها المملكة في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وتزامناً مع ظهور مؤشرات لارتفاع في المنحنى الوبائي في بعض مناطق المملكة والتراخي في تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية والبروتوكولات المعتمدة، ولضرورة اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية تتناسب مع احتياجات الوضع حالياً، ونظراً لما تشهده دول العالم من ظهور موجة تفشي ثانية لفيروس كورونا (كوفيد 19) ولأهمية المحافظة على الصحة العامة وعدم ظهور موجة تفشي ثانية في المملكة مما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على المنشآت الصحية وصعوبة السيطرة على الجائحة، فقد تقرر الآتي:

أولاً : إيقاف كافة المناسبات والحفلات ويشمل ذلك حفلات الزواج، واجتماعات الشركات وما في حكمها، وذلك في قاعات الحفلات وصالات الأفراح المستقلة أو التابعة للفنادق، وكذلك في الاستراحات والمخيمات التي تستخدم لهذه الأغراض، وأن يكون ذلك لمدة 30 يوماً قابلة للتتمديد.

ثانياً : مع عدم الإخلال بما ورد في البند (أولاً) لا يزيد الحد الأقصى للتجمعات البشرية في المناسبات الاجتماعية عن (20) شخصاً وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتتمديد.

ثالثاً : إيقاف كافة الأنشطة والفعاليات الترفيهية وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتتمديد.

رابعاً : إغلاق دور السينما والمراكز الترفيهية الداخلية، وأماكن الألعاب الداخلية المستقلة أو الموجودة في المطاعم ومراكز التسوق ونحوها، والصالات والمراكز الرياضية، وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتتمديد.

خامساً : تعليق تقديم خدمات الطلبات الداخلية في المطاعم والمقاهي وما في حكمها والاقتصار على تقديم الطلبات الخارجية وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتتمديد، مع عدم السماح لأي تجمهر ينتج عن تلك الطلبات الخارجية، وأن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بإغلاق المنشأة المخالفة لذلك لمدة (24) ساعة، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الأولى يكون الإغلاق لمدة (48) ساعة، ولمدة (أسبوع) في حال تكرارها للمرة الثانية، ولمدة (أسبوعين) للمرة الثالثة، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الرابعة وأكثر، يكون إغلاق المنشأة لمدة (شهر)، مع عدم الإخلال بتطبيق أي عقوبة أخرى مقررّة في شأن تلك المخالفات.

سادساً : تكثيف الجهود الرقابية في تطبيق البروتوكولات والاحترازمات من كافة الجهات وخاصة وزارات (الداخلية، والتجارة، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والسياحة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان) والهيئة العامة للطيران المدني، والهيئة العامة للترفيه، واتخاذ ما يلزم لضبط المخالفات في الأماكن التي تقع تحت إشرافها وإيقاع العقوبات على المخالفين.

سابعاً : قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بتكليف فرق ميدانية رقابية للتأكد من الالتزام بتطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية والبروتوكولات المعتمدة والتباعد الاجتماعي ولبس الكمامة في المقابر.

ثامناً : توزيع الصلوات على الجنائز في المقابر على جميع أوقات اليوم لتقليل أعداد المشيعين في الوقت الواحد، بالإضافة إلى تجهيز أماكن للصلاة على الجنائز لتطبيق التباعد الاجتماعي أثناء الصلاة، وأن يتم تفريق أماكن الدفن في الوقت الواحد بمسافة (100) متر - قدر المستطاع - في المقبرة بما يضمن تحقيق التباعد بين المشيعين.

تاسعاً : قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والجهات الرقابية والأخرى بتشديد الرقابة على المطاعم والمقاهي للتأكد من تطبيق الإجراءات الاحترازية، والتأكيد على المطاعم والمقاهي بتفعيل استخدام كاميرات المراقبة، ووضع لوحات تنبيهية توضح بأن المكان مراقب بالكاميرات للتأكد من مدى الالتزام بالإجراءات الاحترازية والبروتوكولات الصحية.

سيتم العمل بذلك اعتباراً من الساعة العاشرة مساءً هذا اليوم الخميس 22 جمادى الآخرة 1442هـ الموافق 4 فبراير 2021م.

وتؤكد وزارة الداخلية أن هذه الإجراءات تم إتخاذها في إطار الجهود التي تبذلها المملكة للحفاظ على الصحة العامة ومنع انتشار فيروس كورونا، وأنها تخضع للتقييم المستمر مع الجهات الصحية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك، وتدعو الجميع لاستشعار مسؤوليتهم والالتزام بالتوجيهات والتقيد بالإجراءات تحقيقاً للمصلحة العامة.

«الموارد»: 5 مشروعات استثمارية جديدة لتطوير الخدمات الاجتماعية

ضمن مبادرات «الوزارة» لتحقيق رؤية 2030

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م

<https://www.al-madina.com/article/717482>

داوود الكثيري - جدة

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن 5 مشاريع استثمارية ذات أثر اجتماعي سيتم تأسيسها خلال الفترة المقبلة، تنفذها جهات غير ربحية وخاصة، بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للفئات المجتمعية، وتحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضحت الوزارة لـ «المدينة» أن: «المشاريع تشمل إنشاء مركز لرعاية وتأهيل كبار السن، بالشراكة مع الجمعية الخيرية لإكرام المسنين (إكرام)، بهدف تقديم الخدمة والرعاية الكاملة لكبار السن، إذ سيتم تقديم (5) خدمات تخصصية لهم، هي (العلاج الوظيفي، ناد صحي، مركز التأهيل الاجتماعي، النقل، العلاج الطبي)»
وبينت أن: «المشروع الثاني هو إنشاء مركز لتأهيل مرضى الإعاقات وتدريب العاملين في هذا المجال، بالشراكة مع شركة واحة الخليج، حيث يستهدف إنشاء بيئة تكاملية للأطفال ذوي الإعاقة، تشمل تقديم (8) خدمات لهم، هي: (القياس، التشخيص، العيادات الخارجية، مركز التأهيل، المدرسة، معهد تدريب، نادي صحي، مركز تأهيل اجتماعي، نقل)، وذلك بمعايير عالمية تواكب تطلعات رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية». وأفادت: «أما المشروع الثالث فيتمثل في إنشاء مركز تأهيل صحي لرعاية وتأهيل المتعافين من الإدمان، بالشراكة مع أوقاف العرادي الخيرية، بهدف الحد من انتكاسة المتعافين من المخدرات، وتتلخص فكرته في إنشاء مركز لتأهيل المتعافين من تعاطي المواد المخدرة، كما يقدم عدة برامج علاجية، إضافة إلى خدمات سحب السموم وخدمات تأهيلية أخرى. وذكرت أن: «المشروع الرابع يكمن في تطوير وبناء مراكز ضيافة الأطفال الأهلية، بالشراكة مع شركة التنمية و غدن للتجارة، وتتلخص فكرته في تأسيس شركة اجتماعية متخصصة في بناء وتشغيل مراكز ضيافة الأطفال الأهلية، لتساهم في خلق دخل مناسب لمستفيدي الضمان الاجتماعي يضمن لهم الخروج من دائرة الاحتياج إلى الإنتاج.»
أما المشروع الخامس فهو: «إنشاء مركز الأثر، بالشراكة مع شركة الأثر للبحوث والدراسات المحدودة، وتتمحور فكرته في تأسيس وتسويق مفهوم قياس الأثر وفي ذات الوقت يقدم خدمات قياس الأثر والتغذية الراجعة للكيانات ومشاريعها، حيث يستهدف 4 قطاعات مختلفة هي: الأجهزة الحكومية، الجمعيات الأهلية، الجهات المانحة، القطاع الخاص»

الجدير بالذكر أن «الموارد البشرية» تهدف من خلال إنشائها تلك الاستثمارات الاجتماعية، إلى المشاركة في تنمية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ودعم جهود المملكة في تنمية القطاع غير الربحي، إضافة إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمواطنين المستفيدين من منظومة الخدمات الاجتماعية، وخدمتهم على نحو أفضل.»



«نزاهة» للمواطنين : لا تترددوا في الإبلاغ عن الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م

<https://www.al-madina.com/article/717475>

سعيد الزهراني - الطائف

دعت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» مجددا المواطنين والمقيمين إلى عدم التردد في الإبلاغ عن جرائم الرشوة والفساد المالي والإداري، باعتبارها الجهة المختصة في تلقي هذه البلاغات . ولفتت في رسائل نصية وردت إلى جوالات المواطنين والمقيمين إلى أن هناك عدة وسائل يمكن من خلاله الإبلاغ عن هذه الجرائم.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة تهدف إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد بثتى صورته ومظاهره، وتحصين المجتمع ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية، وتوجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها، والإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

وكانت «نزاهة» أطلقت مؤخرا وبالتعاون مع شركائها في القطاعين العام والخاص، المرحلة الثالثة لبرنامج (وطننا أمانة) لعام 2021م، تحت شعار (نحو شراكة فعالة لتعزيز النزاهة). ويهدف البرنامج إلى تحقيق جُملة من الأهداف التوعوية لحماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وذلك وفقاً للجهود التي تبذلها الهيئة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي أكدت على عدم التهاون أو التسامح مطلقاً مع الفساد المالي والإداري بكل مستوياته.

وثمّنت «نزاهة» الجهود التوعوية التي تبذلها الجهات في القطاعين خلال مراحل البرنامج، مؤملة استمرارها في هذه المرحلة وبما يحقق الأهداف المرجوة.

وسائل الإبلاغ

-الهاتف المجاني: 980

-الواتس اب: 0539980980

-البريد الإلكتروني: @Nazaha.gov.sa980

-الفاكس: 0114420057



مجلس الوزراء: إنشاء منصة وطنية موحدة لطالبي العمل في القطاعات العام والخاص إنشاء المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه واعتماد الحساب الختامي لـ "الخطوط الحديدية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
<https://www.al-madina.com/article/717334>

واس - نيوم
عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.
وفي مستهل الجلسة، ثمن مجلس الوزراء، عالياً الجهود التي قام بها خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وإدارته للخطط التطويرية في مدينة الرياض، حينما كان أميراً للمنطقة، وما شهدته خلال تلك الفترة من إنجاز الكثير من مشروعات البنية التحتية، وذلك في سياق تناول المجلس استراتيجية تطوير مدينة الرياض، التي كشف ملامحها صاحب السمو الملكي ولي العهد - حفظه الله -، بأن تكون واحدة من أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم، كجزء من خطط المملكة لتنويع مصادر الدخل ونمو الاقتصاد.
وتطرق المجلس في هذا الصدد، إلى ما تشهده المملكة من فرص استثمارية غير مسبوقة في ظل (رؤية 2030)، وإيجاد بيئة استثمارية استثنائية مدعومة بإصلاحات تنظيمية وجاذبة للمستثمرين، وتتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال في المملكة وجعلها أكثر تنافسية، لتواصل ما حققته من قفزات كبيرة في المؤشرات العالمية ذات الصلة، ولتواكب التسارع المشهود في العديد من القطاعات والأعمال بما فيها الاستثمارات المستدامة.
وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، أن مجلس الوزراء، استعرض إثر ذلك مستجدات جانحة كورونا، على المستويين المحلي والدولي، ومؤشرات المنحنى الوبائي في المملكة، وإحصاءات الفيروس، وما تم اتخاذه من إجراءات احترازية ووقائية للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، وتأكيد أهمية مواصلة الالتزام بها؛ للمحافظة على المكتسبات التي تحققت في التصدي لجائحة كورونا.
وأطلع المجلس على مجمل الموضوعات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، مجدداً ما أكدته المملكة في كلمتها لمجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة تحت البند (الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية)، التزامها بالسلام خياراً استراتيجياً، واهتمامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية وسيادتها وسلامتها، وعدم قبول أي مساس يهدد استقرار المنطقة، ومشدداً على النهج الثابت للمملكة ومواقفها الراسخة تجاه القضية الفلسطينية، بأنها في مقدمة أولوياتها واهتماماتها، ووقوفها مع الشعب الفلسطيني للوصول إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية 2002.
وبين معاليه أن مجلس الوزراء، أشاد بالجهود الأمنية في التصدي لمحاولات شبكات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود البرية والبحرية، وإسهام المديرية العامة لحرس الحدود في حماية حدود المملكة من كل ما يستهدف أمنها واستقرارها ومقدراتها، وكذلك جهود الهيئة العامة للجمارك، وذلك إثر إحباط محاولات لتهريب أطنان من القات والحشيش، وكميات من الأقراص المخدرة.
وأطلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية،

واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى مجلس الوزراء إلى ما يلي:
أولاً:

تفويض معالي وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإذاعي والتلفزيوني بين هيئة الإذاعة والتلفزيون في المملكة العربية السعودية وشبكة الإعلام العراقي بجمهورية العراق، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

تفويض معالي وزير التعليم - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تعاون لتعليم اللغة الصينية بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

إنشاء المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه.

رابعاً:

الموافقة على اللائحة التنظيمية للخليل العربية الأصلية.

خامساً:

إنشاء منصة وطنية موحدة باسم (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، تشمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك.

سادساً:

اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية عن عام مالي سابق.

سابعاً:

الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيين على وظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

- ترقية صاحب السمو الأمير/ فهد بن سعد بن عبدالله بن تركي آل سعود إلى وظيفة (مستشار لمكافحة الجريمة) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.

- ترقية يحيى بن سعيد بن محمد مصوي إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.

- ترقية سعد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل إلى وظيفة (مستشار إيرادات) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.

- ترقية ناصر بن علي بن سليمان الحواس إلى وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.

- ترقية محمد بن عبدالكريم بن محمد عبدالكريم إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.

- تعيين مازن بن حمد بن محمد الحملي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. - ترقية محمد بن حمد بن عبدالله العثمان إلى وظيفة (أمين عام محكمة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالمحكمة العليا.

- ترقية مسفر بن عبدالله بن مسفر الدوسري إلى وظيفة (مدير عام المركز الوطني للمعلومات) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.

- ترقية محمد بن عبدالله بن إبراهيم التويجري إلى وظيفة (مدير عام إدارة الحسابات العامة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.

- ترقية خالد بن أحمد بن سالم بن حبيش إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.

- ترقية المهندس/ مشيب بن علي بن سعود آل دويس إلى وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التعليم.

- ترقية عبدالحميد بن أحمد بن منصور العمران إلى وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة النقل.

- ترقية فيصل بن عبدالرحمن بن سليمان العمران إلى وظيفة (مدير عام تقنية المعلومات) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما اطلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لهيئة

تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج "سابقاً"، والمؤسسة العامة للحبوب، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.



مصادر عكاظ: التعديلات تتعلق بإضفاء الصفة القضائية

للمحققين

المحكمة العليا: استثناء أعضاء النيابة من الحضور للشهادة

أمام المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ - 04 فبراير 2021م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2056982>

علمت «عكاظ» عن صدور موافقة الهيئة العامة للمحكمة العليا على استثناء أعضاء النيابة من الحضور أمام المحاكم للشهادة على الخصوم المتقاضين، وفي حالة حاجة القاضي إلى أعضاء النيابة يتم الكتابة إليهم عن كل ما يستلزمه النظر القضائي.

قالت مصادر مطلعة إن توجيهات صدرت إلى المحكمة العليا للنظر في تعديل المبدأ القضائي وعقب الدراسة أقرت الهيئة العامة للمحكمة العليا تعديل النص القضائي ليكون كالتالي «إذا كانت أدلة الإثبات التي جرى الاستناد إليها في الدعوى تتصل بأعمال من باسروا إجراءات الضبط والقبض والتحقيق، فللقاضي طلب حضورهم متى أمكن ذلك، ويستثنى من ذلك أعضاء النيابة العامة فيكتفى بالكتابة إليهم عن كل ما يستلزمه النظر القضائي، ويراعى في ذلك كله ما ورد في نظام الإجراءات الجزائية.»

وأشار قرار أصدره رئيس المحكمة العليا الشيخ خالد بن عبدالله اللحيدان إلى الصلاحيات الممنوحة للمحكمة العليا، وصدور التوجيه بإكمال اللازم في ضوء ما رآته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بالموافقة على رأي الهيئة العامة للمستشارين بهيئة الخبراء في مناسبة رأي ممثل هيئة الخبراء في المحضر المعد بشأن إحالة الموضوع إلى المحكمة العليا لتقوم بمراجعة القرار الصادر في 1435 هـ في ضوء ما جد من اعتبارات تتعلق بإضفاء الصفة القضائية على أعمال التحقيق والادعاء العام اللذين تختص بهما النيابة العامة، وارتباط النيابة بتنظيمها بالملك، واستقلالها التام في مزاولة مهماتها، وبعد أن اطلع أعضاء الهيئة العامة للمحكمة العليا على نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام النيابة العامة والقرار الصادر من المحكمة العليا بتهيئتها العامة لمتضمن ما نصه: «أن الهيئة العامة للمحكمة العليا تقرر بالإجماع ما يلي: إذا كانت البيئة هم رجال الأمن ومن في حكمهم من القابضين والمحققين، فعلى القاضي طلبهم؛ لأداء الشهادة بمواجهة المشهود عليه ما أمكن ذلك كغيرهم من الشهود». وأضافت المصادر أنه بعد الدراسة والتأمل ولما تضمنه نظام الإجراءات الجزائية، ونظراً إلى إضفاء الصفة القضائية لأعمال النيابة العامة، وتمشيا مع القواعد والمبادئ النظامية بما يتفق مع القواعد والأحكام الشرعية؛ لذلك كله قررت الهيئة العامة للمحكمة العليا تعديل المبدأ ليكون بالنص الآتي: «إذا كانت أدلة الإثبات التي جرى الاستناد إليها في الدعوى تتصل بأعمال من باسروا إجراءات الضبط والقبض والتحقيق، فللقاضي طلب حضورهم متى أمكن ذلك، ويستثنى من ذلك أعضاء النيابة العامة فيكتفى بالكتابة إليهم عن كل ما يستلزمه النظر القضائي، ويراعى في ذلك كله ما ورد في نظام الإجراءات الجزائية.»

التأمينات : إثبات العلاقة التعاقدية شرط لتسجيل مشترك

سعودي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ - 04 فبراير 2021م

https://www.alegt.com/2021/02/03/article_2025926.html

ألزمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أصحاب العمل عند تسجيل مشترك سعودي عبر حساب المنشأة في التأمينات أون لاين إثبات العلاقة التعاقدية من خلال توثيق عقد المشترك. داعية في ذات الوقت أصحاب العمل على ضرورة توثيق العلاقة التعاقدية حفاظاً لحقوقهم وحقوق المشتركين.

وحول هذا الموضوع أوضح نادر الوهبي مساعد المحافظ للشؤون التأمينية أن المؤسسة بدأت بتطبيق إلزام صاحب العمل عند تسجيل مشترك سعودي بتوثيق عقد عمل المشترك وذلك ضمن خطوات التسجيل المطلوبة. مبيناً أن إلزام صاحب العمل بتوثيق عقد العمل هو لإثبات العلاقة التعاقدية بينه وبين المشترك مما يساهم في حفظ الحقوق وتحسين العلاقة التعاقدية ومنها التأكد من جود علاقة عمل مشتركة موضح بها تاريخ التعاقد وتسجيل الأجر الصحيح لضمان الاستفادة الكاملة من منافع النظام كمعاشات التقاعد وتعويضات الأخطار المهنية وتعويضات التعطل عن العمل "ساند" وأن الأجر المسجل يشمل الراتب الأساسي مع بدل السكن والعمولات والنسب المنوية من الأرباح والمبيعات. وذكر أن الخطوات التي يجب على صاحب العمل اتباعها لإضافة مشترك سعودي في التأمينات إلكترونياً تبدأ من (تسجيل الدخول في حساب صاحب العمل في التأمينات أون لاين ثم الضغط على شاشة إضافة مشترك سعودي واستكمال البيانات الخاصة بالمشارك فالانتقال إلى صفحة بيانات العقد عبر الضغط على زر توثيق العقد وأخيراً استكمال البيانات الخاصة بعقد العمل والضغط على حفظ). لافتاً إلى أن العقد سيتم إرساله للعامل متضمناً 3 خيارات وهي (تجاهل العقد ورفض العقد والموافقة على العقد).

الرياض وعصر النهضة السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ - 04 فبراير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/02/04/article_2026196.html

كلمة الاقتصادية

للرياض تاريخ طويل ممتد، وسجل التاريخ الحركة الإنسانية في هذه المنطقة، التي تمتد إلى فترة ما قبل الإسلام بأكثر من 1200 عام، لكن رغم كل هذا الاهتمام، فإن التطورات الحضارية للرياض وما حولها، لم تتحقق فعلياً، بل بقيت الرياض تنتظر فارسها، ليقفز بها إلى المكانة التي تليق بها بين مدن العالم وعواصم الأمم. فالرياض مدينة يستلهم منها المبدعون إبداعاتهم، وتقود الحضارة الإنسانية نحو آفاق جديدة لم يكشفها الإنسان بعد، لتكون درة العالم في العصر الحديث، عصر الذكاء الاصطناعي، كما كانت البندقية في عصور النهضة التجارية، ولندن في عصر النهضة الصناعية، ونيويورك في عصور الحداثة. ولا يلبق بالرياض إلا هذه المكانة، فهي عاصمة القرار السياسي وملقَى مؤتمرات واتفاقيات السلام. وتاريخ نهضة الرياض يكتب مع تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز، إمارة منطقة الرياض آنذاك، حيث كان أول ما بدأ به في ذلك الوقت تأسيس لجنة لإعداد المخطط التوجيهي لمدينة الرياض، ويأتي تشكيل تلك اللجنة في ذلك الوقت، التي أصبحت - حالياً - الهيئة الملكية لمدينة الرياض، ليشير إلى الفلسفة الإدارية العميقة لدى الملك سلمان، واهتمامه بقواعد الحوكمة التي أصبحت اليوم المحك الأساس للعمل. كما أنه تبنى في ذلك الوقت نظرية المدينة الحركية، وهو مفهوم يحقق التناغم والتوازن ما بين الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لسكان المدينة، فكانت الرياض رمزا للمدن سريعة النمو، ونموذجاً لعاصمة حضارية تناسب القرن الـ20 في حينه. لكن مع تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، مقاليد الحكم، تبين للجميع أن ما شهدته المملكة عامة، والرياض خاصة، من تطور نابع من تصورات ونظريات الإدارة والحكم عند الملك سلمان، لم يكن إلا غيضاً من فيض، وأن تلك الإنجازات التي تحققت فعلياً لم تكن سوى البداية فقط. فعندما تولى خادم الحرمين الملك سلمان، مقاليد الحكم، تم تدشين رؤية المملكة 2030، واختيار الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد، الذي أشرف بنفسه على تنفيذ الرؤية وبرامجها وتطويرها، حسب تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي وتقلبات الأسواق. وكان اختيار الأمير محمد بن سلمان، يعني أن النهضة التي شهدتها الرياض ستعكس على كل المدن، وأن الطموح عنان السماء. وهكذا انطلقت الرياض نحو حقبة حضارية جديدة لتكون متميزة دون منازع، وأن يصل تعداد سكانها إلى 20 مليون إنسان، يعيشون بسلام وأمن وأمان. وقد أطلق الأمير محمد بن سلمان، الخطة الاستراتيجية لتطوير الرياض، التي شملت مشاريع عملاقة جنباً إلى جنب مع تلك المشاريع المقامة حالياً، وأن تضم الرياض بين جنباتها أكبر مدينة صناعية. وما إن أطلق ولي العهد الخطة الاستراتيجية لتطوير الرياض، حتى تسابقت الشركات العالمية إلى حجز مكانها مسبقاً للاستفادة من الوضع الاقتصادي لمدينة مثل الرياض، وفي هذا الاتجاه تم بالأمس توقيع اتفاقيات مع 24 شركة عالمية لإنشاء مكاتب إقليمية رئيسة لها في مدينة الرياض، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في جذب ما قيمته 70 مليار ريال بحلول 2030 تقريباً، من خلال الرواتب والمصروفات التشغيلية والرأسمالية لتلك الشركات، ينتج عنه نمو في المحتوى المحلي عبر عديد من القطاعات المهمة. وقدوم هذه الشركات بهذا الزخم، إضافة إلى الشركات العالمية فعلياً، يأتي نتيجة متوقعة لمبادرة ولي العهد لجعل مدينة الرياض من بين أكبر عشر مدن اقتصادية على مستوى العالم. فمدينة عصرية لها تاريخ مجيد وحضور فاعل على المستويات كافة، وتتمتع بقوة اقتصادية كبرى وقرار حكيم مؤثر، يجعل الشركات تتسابق من أجل حجز وجود لها وفتح مكاتب إقليمية، ذلك أن الرياض والمملكة واسطة عقد العالم العربي والإسلامي ورابطة القارات الثلاث، وهذا سيعزز من تكامل الأدوار بين الشركات التي ترغب في تحقيق استدامة للنمو. كما أن هذه الشركات ستولد عشرات الآلاف من الوظائف، وستدفع الاقتصاد الوطني نحو أعلى اقتصادات الدول العشرين نمواً، كما أنها ستحقق نمواً في الإيرادات غير النفطية، من خلال استخدامها الخدمات والمنتجات الوطنية، وتعزز من الصناعة الوطنية، مع تطبيق المحتوى المحلي في مدخلاتها بأنواعها، وهذا في مجمله يوسع دائرة الاستثمارات بأنواعها ويعزز المنافسة المطلوبة ويخدم الاستراتيجيات الاقتصادية العميقة في تحقيق الأهداف الخاصة باقتصادات المدن الكبرى. وهكذا هي الخطط الاستراتيجية الطموحة توتي أكلها وثمارها بهذه الطريقة المحكمة، فالعمل على تطوير الرياض يسهم في جذب

الاستثمارات الأجنبية التي تدعم - بدورها - الاقتصاد الوطني وتنتج الوظائف، ما يعزز الإنتاجية والجاذبية لدخول الأسواق وزيادة التنافسية وتحقيق الجودة الاقتصادية بأنواعها، عموماً.



محاصرة المخالفين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ - 04 فبراير 2021م

<https://www.al-madina.com/article/717455>

إبراهيم محمد باداود

علنت وزارة الصحة صعود منحنى إصابات فايروس كورونا المستجد في المملكة بنسبة 200% من أقل نقطة سجلت في الأسبوع الأول من يناير الماضي.. وقال المتحدث باسم الوزارة الدكتور محمد العبدالعالي في تغريدة له على حسابه «لا تجامل على حساب صحتك، الجائحة مستمرة، العالم لا يزال يعاني.. قد رصدنا ارتفاعات في أغلب مناطق المملكة».. وجاء هذا التحذير بعد التحذيرات التي أطلقها معالي الوزير في كلمته مؤخراً.

بعض مناطق المملكة تفاعلت مع تحذيرات وزارة الصحة الأخيرة وبادرت باتخاذ إجراءات احترازية جديدة لمنع تفشي فايروس كورونا من جديد في موجته الثانية ومنها استخدام تطبيق «توكلنا» سواء في الدخول للمنشآت الحكومية أو الأماكن العامة كالأسواق مع التشديد على قيام الجهات المسؤولة بجولات ميدانية لرصد حالات عدم الإلتزام وإيقاع العقوبات اللازمة على المخالفين.

الكل يعلم بأن الجهات المختصة لن تتردد في العودة إلى كل الإجراءات اللازمة للحد من أي موجة جديدة لانتشار الفايروس ومنها منع التجول بكل أنواعه واضعة نصب عينها سلامة المواطن والمقيم في المقام الأول والحملة الحالية لتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية ما هي إلا إنذار يجب أن يأخذه الجميع على محمل الجد وأن يقوموا باتباع كافة التعليمات والارشادات المعلنة من قبل الجهات المختصة.

أي إجراءات ستتم للحد من الموجة الثانية ستشمل الجميع سواء كانوا مخالفين أو منضبطين بالتعليمات وقد نعود مرة أخرى للمربع الأول، فالجائحة لا تفرق بين منضبط ومتهاون ولا أحد يتمنى أن نعود لتلك الأيام الصعبة ولذلك علينا كمجتمع أن نعمل مع بعضنا البعض لإتباع الارشادات والتعليمات والتقيد بالإجراءات الاحترازية بكل جدية وانضباط ومحاصرة المخالفين والمقصرين وعدم مجاراتهم في تهاونهم وتقصيرهم أو مجاملتهم فالعالم لا يزال يعاني وأعداد الإصابات في ارتفاع كما أن على الجهات المختصة تطبيق أقصى العقوبات في حق المخالفين سواء كانوا أفراداً أو منشآت ليكونوا عبرة لغيرهم ممن يتهاون في تطبيق الإرشادات والتعليمات ويعرض المجتمع للخطر.

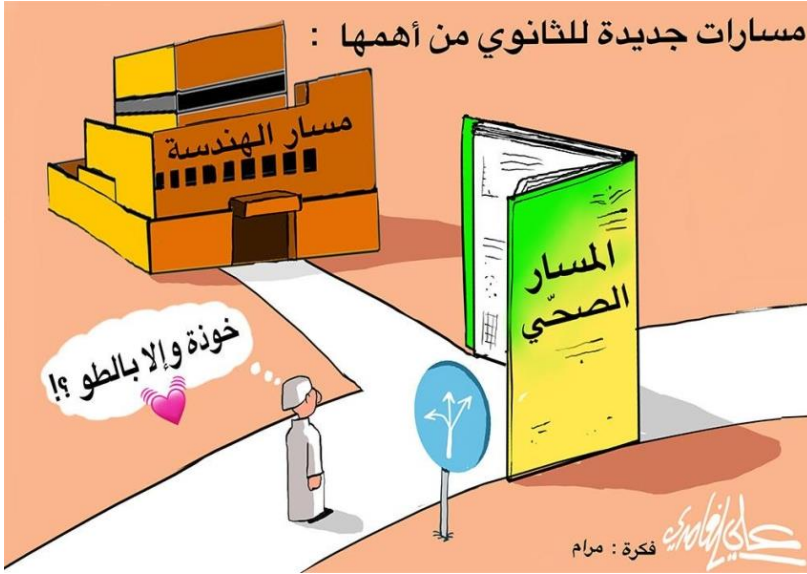


كاريكاتير

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس
22 جماد ثاني 1442 هـ - 04
فبراير 2021م

<https://www.al-madina.com/article/717425>



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية
المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 22 جماد ثاني 1442 هـ -
04 فبراير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/02/04/article_2026316.html

